فاذا اصاب جارية يبقى سهمه للمتبوع والظاهر
ان الاجير الذي ورد ت الاجارة على عينه
مثله معينة لا لجهاد بل لسياسة دواب
وحفظ امتعة ونحوها والتاجر والمحترف
كالخياط والبقال يسهم لهم اذا قاتلوا والشهود
الوقعة وقتالهم اما من ورد ت الاجارة على ذمته
او بغير مدة كخياطة ثوب فيعطى فان لم يقاتل
واما الاجير للجهاد فان كان مسلما فلا اجرة
له لبطلان اجارته لانه يحضر الصف تعين
عليه ولم يستحق السهم في احد وجهين قطع
به البغوي واقتضى كلام الرافعي ترجيحه
لاعراضه عنه بالاجارة ولم يحضر لجهاد او يدفع
للفارس ثلاثة اسهم له سهم ولفرسه سهمان
للاتباع فيهما رواه الشيخان ومن حضر بغير
بركبه يسهم له وان لم يقاتل عليه اذا كان
يمكنه ركوبه كما ان حضر ولم يعلم به فله سهم
له ولا يعطى الا لفرس واحد وان كان معه
اكثر منها لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط
الزبير الا فرسه وكان معه يوم خيبر افاسا عن سبا
كان الفرس او غيره كالبردون وهو ما ابواه
عجميان والهجين وهو ما ابوه عربي دون امه

والمزفف

والمزفف بضم الميم وسكون الفاء وكسر الزاء
عكسه لان اكثر الغرر يحصل من كل منهما
ولا يضر تفاوتهما كالرجال ولا يعطى لغرس
اعجف اي مهزول بين الهزال ولا مالا ينفع فيه
كالهرم والكبير لعدم فائدة ولا للبغير وغيره
كالفيل والبغل والحمار لانها لا تصلح للحرب بخلاف
الخيل له ولكن يرضخ لها ويفاوت بينها بحسب
النفع ويدفع للراجل سهم واحد لفعله صلى
الله عليه وسلم ذلك في يوم خيبر متفق عليه
ولا يرد اعطى النبي صلى الله عليه وسلم
سلمة بن الاكوع رضي الله تعالى عنه في وقعة
سهمين كما صح في مسلم لانه صلى الله عليه
وسلم رأى منه نجدة فاقتضت ذلك
ولا يسهم من الغنيمة الا لمن استكملت
خمس بل ست شرائط الاسلام والبلوغ
والعقل والحرية والذكورة والصحة فان
اخل شرط من ذلك اي فيما ذكر كالكافر
والصبي والمجنون والرقيق والمرأة والخنثى والزمن
يرضخ له ولا يسهم لواحد منهم لانهم ليسوا من اهل
فرض الجهاد والرضخ كالصداق واخذ المعجز بين
اعطاء القليل وشرعا اسم لما دون السهم وجنسه

اعطاء